

لم يرد بالامكان في كلام القدرة لانه لو اراد الرجوع كلامه حينئذ في كلام
المعنى له ان قال وبذلك علم انلفظ المذكور للحاج الى حمل وانه
لا ينبغي ان يقال امر عليه وانه زائد من غير ذلك من الصلوات التي لا ينفك
بجانبه رضى الله عنه بل هو كلام حق يجب اعتقاده على الوجه الذي قد رتب
عليه **فليقتد** ذلك في هذا المقام فانه محل هذا القول استجوب قلت لا يخفى
ما فيه من احوال عليه في دفع المحال عن حجة الاسلام بحمل الامكان على مقابيل
الوجوب والامتناع احوالاً يدفعها المحذور بحاله لان المعنى حينئذ
ليس في جانب الامكان او في الممكن ابداع محال كما قيل من ان يكون الابدي
المفروض في جانب الامتناع او في الامتناع وهو كونه في جانب الامتناع بقلوب
لانه ممكن والممكن لا يكون مستغنياً وايضا فاذا كان في جانب الامتناع
لم يتعلق به القدرة ساوي قول من قال لا يقدّر على ايجاد الابدع
المفروض لان الابدع اذا كان في جانب الامتناع فليس في القدرة
ايجادا محال الا لانه على محال الامكان على معنى القدرة او على حصة الامكان
المقابل للايجاب والامتناع وهو ظاهر والله اعلم وقوله ففاد عبارة
حجة الاسلام انه ليس في جانب الامكان ابداع مما تعلقت به القدرة
وهو حق اذا الوجود حينئذ عدم لا يدل على المدعى بل ذكره لانه
ليس المدعى على ان عدم ابداع من الوجود حيث يكون فيه الذي
هو كلام حجة الاسلام حقا وانما المدعى ان الابدع المفروض في جانب
الامكان وهو حق فيكون فيه الذي هو كلام حجة الاسلام عنه
حق والله اعلم وقوله ومعناه عبارة المعتزلة ما مر على به من انه
مما لا يقدّر على ايجاد الابدع اقول هو لازم لكلام حجة الاسلام
رضي

رضي الله عنه عليه اوله عليه بها الجيب رضى الله عنه فان الابدع اذا كان
في جانب الامكان ولم يرد في جانب الامتناع لانه قطعاً ان القدرة لا تتعلق
بالامتناع بخلاف المحذور لانه والله اعلم قوله بذلك علم الى اخره اقول بان
ان تقتصر بهذا الكلام فان غاية ما يفرض الامكان لا يعمل على القدرة بل
على معناه المشهور وقد علمت ان المحذور لازم عليها وقوله **فليقتد**
بل هو حق يجب اعتقاده على الوجه الذي قد رتبته اقول راجعاً اليه ان يعتقد
احداث الابدع لو كان مع القدرة عليه ولم يفعل ثم كان بخلاف هذا
عين رعاية الصلح والاصلح الذي هو عين مذهب المعتزلة وانما الذي
يجب اعتقاده انه تعالى قائل بالاختيار لا بالاجمال فيعمل ربه بخلق ما يشاء
ويختار بخلق ما لا تعلم ولا يحيطون به علماً وانه اعلم واجاب المحافظ
جلال الدين السيوطي رضى الله عنه وهو من المتفريقين بين الامكان والقدرة
في كتابه الذي الفه في هذه المسألة رسالة شريفة الاركان لما له ليس
في الامكان ابداع **فليقتد** بل هو حق لمعناه توقف الناس في ذلك وقالوا هذا القول
لا يناسب اصول اهل السنة وانما يناسب اصول المعتزلة اذ كيف
يكون منه قضا العدل عند اهل السنة مع ان فعل الاصلح عندهم من
الفضل والمعتزلة يوجبونه عليه تعانياً على الحق والغيث
العقليين قال ولا شك ان الامر كما قالوا من الاشكال وقد توقف
فيه اياماً حتى من الله على بنهم بعد النزع اليه واظهر الادل والافتقار
فاللهي الله تعالى وله الحمد وذلك ان حجة الاسلام رضى الله عنه انما اراد
تقرير الدليل على مذهب المتفريقين معالتم دعواه الامكان على المذهبين
معاً كما قال هو محال اجماعاً من الفريقين اما على مذهب اهل السنة